

مثل هذه الصلوات بالنسبة للشوب ولا تم ترابها المتنجسة  
المعقوقة وتصير كالصلاة قبلها في الشوب بعد المعقوقة  
عنها بالنسبة للشوب قال في الإيجاب وقوله ينبغي المعقوقة  
ممنوع والوجه أنه لا يعقوب وليس كالصلاة المحكوم عليها  
ورأت في ثم وطال صلاة من قفا وكالحا لا يراد على غسل الشوب  
الذي فيه دم براغيث لاحتياطه من طمسها وساخ لم يضر بها الدم  
فيه ويعقوبها صابون هذا لها ومثله إذا تلوثت رجل من جن  
المتوارع المعقوقة بشبهه واراد غسل رجله من الخردث  
فيعقوبها صابون الوضوء لا يحتاج للتنجيس رجل من المعقوقة  
ومثال لو كان باصا بعده أو كفه نجاسة معقوقةها فأكار طبا  
ويغسلها أيضا للصحيح ثم بعد طهارته وجعل يدم لبراغيث  
في كفه فلا تنجس الماء الملائم لذلك لأنه ما طهارته فهو معقوق  
عندها له ملخصا وفي المهابية ويتحين في غسل الدم إذا لم يغسل  
بالصبي عليه من جنسها وإنما قبل في ذلك لعينه ولا تنجس الماء  
بها بعد استنقاها منها فيها انتهت وظاهر جلالها ثم يفيد أنه  
لا فرق بين الصلاة غسلها وساخ ويه صرح في الألبان جنت قال  
بعد كلام فله ما نصه ومنه لوضا أنه لو غسل شوبه ووضو نجس  
معتوق عنه لنظا قرا وخمنا آخر ويله كحدث وقعه وهو  
عليها احتياج لزوال الوضوء كما كثرها ثم يشرطها ثم قوله  
وتجب المبالغة في العبارة الخفة فلو نجس نجسه كفي أضلما  
الدم ولا تم بها عليه ويجب غسل كل ما في فضل الظاهر منه  
ولو بالمدارة كصب ما في أن تنجس وادارتها بجوانبه ولا  
يجوز ابتلاع شوبه بظهوره انتهت قال في شهاب العريفي على

وما عرفت بما تقدم من كونه  
والوجه أن غسلها بالصابون  
لا يوجب تنجسها بالدم  
والوجه الثاني أن الدم  
لا يوجب تنجسها بالدم  
والوجه الثالث أن الدم  
لا يوجب تنجسها بالدم  
والوجه الرابع أن الدم  
لا يوجب تنجسها بالدم  
والوجه الخامس أن الدم  
لا يوجب تنجسها بالدم  
والوجه السادس أن الدم  
لا يوجب تنجسها بالدم  
والوجه السابع أن الدم  
لا يوجب تنجسها بالدم  
والوجه الثامن أن الدم  
لا يوجب تنجسها بالدم  
والوجه التاسع أن الدم  
لا يوجب تنجسها بالدم  
والوجه العاشر أن الدم  
لا يوجب تنجسها بالدم

العادة

المادة وهو محتمل ويجعل المساحة به المستفقة ولو لم من معلة  
خلقتة له وقدره جوا بعدم المعقوقة الرقبة بالنسبة للصوم  
قال ابن المقري في الصوم من ارتداءه ولا يربطها به صرف  
ويلا يقطر قال الشافعي في الإمداد وخرج بالظاهر المتنجس من  
دميت الشوب ولا يضر بقدره وعبارة الخفة لا يجوز له  
استدراج شوبه بظهوره

باب شوب التيمم

قول رويست اورد في الخفة بقبيل في الاعباب فرض في غزوة  
بني المصطلق ولا يثاب فيه قول غيره في غزوة المرسيب لأنها هي  
كما في البخاري ثم قال وهي ستة سنت عند أكثر من وعليه من استحق  
وقيل ستة ربيع وعليه جرى في الوضوء في السير ونقل البخاري من  
موسى بن عقبة وقيل ستة نجس وعليه من سعد وهو الثابت  
عن ابن عقبة وصرح في قول ما روي البخاري كعبه سبق فلم  
وقيل فرض بعد ذلك شوبه إلى شديته عن أبي هريرة لما ترك  
الماء ركع وضوءه وسلامه كان في السنة المساجد بلا خلاف  
بل قال النووي يروونها ما نزلت عام الفتح انه قوله وما مور  
بظهور قال الشافعي وجواشي المنهج يرد عليه الكعبة والمخوفة  
إذا انقطع حبسها بالجل وطبها وعشر المبر بالنسبة الطواف  
وجوها تأهل قوله هذه أي فقد الماء والبرد باستكراه البرد  
والمرض سبابا برأى التيمم إلى سبابا بالمسح به وعدها إلى  
المنجس كالمباح والحجر لا يتردد فقد الماء وحاصلها بيلعش  
وخوف محتمل ومن استعماله وذكرها في الوضوء كاصحها  
سبعة وجمعها من قال

العادة